



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

وسائل التواصل الاجتماعي والاستقرار المجتمعي في مصر والعراق بعد عام ٢٠١١م: دراسة مقارنة

رسالة تقدّم بها الطالب:
حمزة صلاح عباس

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا/ قسم العلوم السياسية وهي جزء
من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف:
م.د. أحمد علي مخيلف

٢٠٢٦م

١٤٤٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



صدق الله العظيم

سورة القلم / آية ١

الإهداء

الى .. اللذين قرنَ اللهُ رضاهُ برضاها
اللذين دعموني وساندوني
(والدتي، والدي) أطال اللهُ في عمريهما

الى .. عضدي وسندي في هذه الحياة (أخواتي ، إخوتي)
أدامهم اللهُ ووفقهم

الى .. كل الأصدقاء والأحبة وكل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

أهدي لهم جهدي المتواضع هذا ...

الباحث

شكر وامتنان

أحمد الله تعالى وأشكره على توفيقه إياي لإنجاز هذا العمل المتواضع، الذي ما كان ليتم لولا مشيئته، وأُصَلِّي وأُسلِّم على من لا نبي من بعده محمد (صلى الله عليه وسلم) ، وأنا أرفع قلبي معلناً الانتهاء من دراستي هذه ، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل الى المدرس الدكتور (أحمد علي مخيف) ، الذي تفضّل بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، فقدم لي كل جهوده العلمية وملاحظاته القيمة التي أغنت الرسالة وأظهرتها بهذا الشكل، سائلاً الله العلي القدير أن يجعل ما أسداه لي من معروف خالص لوجهه، وأن يجعله في صحيفة أعماله ويثقل به موازينه.

ويسرني أن أتوجه بالشكر وعظيم الامتنان الى الأستاذ الدكتور (زيد عدنان العكيلي) عميد معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف، والأستاذ الدكتور (محمد ياس خضير) رئيس قسم العلوم السياسية في المعهد، والأستاذ المساعد الدكتور (أحمد خضير عباس الرماحي) مقرر قسم العلوم السياسية، وفقهم الله وأدامهم لخدمة المسيرة العلمية. كذلك أعبر عن شكري وتقديري العميق إلى أساتذتي الأعزاء، الذين لم يخلوا عليّ بعلمهم طيلة مدة الدراسة، وأخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور (علي عباس مراد) ، والأستاذ الدكتور (عامر حسن فياض)، والأستاذ الدكتور (سرمد زكي الجادر) ، والأستاذ الدكتور (علي هادي حميدي) ، الذين كان لهم الفضل بعد مشيئة الله بإخراج هذه الرسالة إلى النور ، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وفي الختام ، أسجّل شكري الجزيل الى جميع الموظفين في مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا، والى ملاك قسم العلوم السياسية في المعهد على ما قدموه لي من دعم ومساندة .

الباحث

ملخص الرسالة

شهد عام ٢٠١١م تحولات سياسية واجتماعية عميقة في المنطقة العربية ، كان لها أثر مباشر في اعادة تشكيل المجال العام، وأنماط التفاعل السياسي والاجتماعي ، لاسيما مع الانتشار المتسارع لوسائل التواصل الاجتماعي، وقد برزت هذه الوسائل كفضاء كبديل للاعلام التقليدي ، واداة للتعبئة والحشد وصياغة الرأي العام، الامر الذي أثار جدلاً واسعاً حول تأثيرها في الاستقرار المجتمعي سواء بوصفها عامل دعم للإصلاح والمشاركة ، أو عاملاً مُفاقماً للاستقطاب والانقسام.

اكتسبت الدراسة اهميتها من خلال تناولها حالتين عربيتين لهما مساران سياسيان مختلفان بعد عام ٢٠١١م ، هما مصر والعراق ، بما يسمح بفهم أعمق للعوامل البنوية والسياسية التي تتحكم في طبيعة تأثير الفضاء الرقمي على الاستقرار المجتمعي، ففي مصر، ارتبطت المنصات الرقمية بلحظة التغيير السياسي الكبرى ، إذ شكلت أداة تنسيق وحشد خلال ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١م وما تلاها من أحداث في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣م ، أما في العراق، فقد تجلى دور هذه المنصات بصورة أوضح في موجات الاحتجاجات اللاحقة، لاسيما احتجاجات ٢٠١٥م و ٢٠١٩م، إذ أصبحت أداة رئيسة لتنظيم التظاهرات وكشف ملفات الفساد، ومع مرور الوقت لم تبق وسائل التواصل الاجتماعي مجرد أداة احتجاج بل تحولت الى ساحة صراع مستمر بين قوى سياسية متعددة ، وبين الدولة وخصومها، وبين تيارات اجتماعية متباينة.

وعلى الرغم من تشابه الحالتين في الاطار الزمني، إلا أن السياقين مختلفان ، فقد اتجهت الدولة في مصر بعد عام ٢٠١٣م إلى اعادة ضبط المجال الرقمي عبر تشريعات وتنظيمات اكثر صرامة، ما أدى الى تقليص الطابع التعبوي المفتوح للمنصات، وفي العراق، ظلّ الفضاء الرقمي أكثر انفتاحاً نسبياً لكنه يعكس طبيعة النظام السياسي التعددي المعقد والانقسامات الحزبية والطائفية، ما جعله ساحة تنافس حاد بين قوى متعددة، بمعنى آخر، في مصر تحول المجال الرقمي الى مساحة اكثر تنظيماً وخضوعاً لرقابة الدولة، بينما في العراق ظلّ ساحة صراع سياسي واجتماعي مفتوح.

وعلى هذا الأساس، لم تعد وسائل التواصل الاجتماعي مجرد تكنولوجيا، بل أصبحت عنصراً بنوياً في معادلة الاستقرار والتحول السياسي في العالم العربي عموماً، وفي مصر والعراق على وجه الخصوص.

قائمة المحتويات

| رقم الصفحة | المحتويات |
|------------|--|
| | الاية القرآنية |
| | الإهداء |
| | شكر وامتنان |
| | ملخص الرسالة |
| | المحتويات |
| ٥-١ | المقدمة |
| ٥٣-٦ | الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لمفهومي وسائل التواصل الاجتماعي والاستقرار المجتمعي |
| ١٩-٧ | المبحث الأول : وسائل التواصل الاجتماعي : النشأة والمفهوم |
| ١٠-٧ | المطلب الأول : نشأة وتطور وسائل التواصل الاجتماعي |
| ١٩-١٠ | المطلب الثاني : مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي |
| ٣٧-٢٠ | المبحث الثاني : نماذج وسائل التواصل الاجتماعي |
| ٢٠-٢٥ | المطلب الأول : خصائص وسائل التواصل الاجتماعي |
| ٣٧-٢٦ | المطلب الثاني : نماذج وسائل التواصل الاجتماعي |
| ٥٣-٣٨ | المبحث الثالث: الاستقرار المجتمعي: المفهوم والنظريات |
| ٤٣-٣٨ | المطلب الأول : مفهوم الاستقرار المجتمعي |
| ٥٣-٤٣ | المطلب الثاني: مؤشرات ومحددات الاستقرار المجتمعي |
| ٩٣-٥٤ | الفصل الثاني : التغيير السياسي في مصر والعراق |
| ٨٣-٥٦ | المبحث الأول: الأسباب الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في مصر عام ٢٠١١م |
| ٧٢-٥٦ | المطلب الأول: الأسباب الداخلية للثورة |
| ٧٦-٧٢ | المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للثورة |
| ٨٣-٧٦ | المطلب الثالث: الحركات الاحتجاجية والشبكات الرقمية خلال ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١م |
| ٩٣-٨٤ | المبحث الثاني : التحولات السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م |
| ٨٨-٨٤ | المطلب الأول : التحولات السياسية بعد عام ٢٠٠٣م |

| رقم الصفحة | المحتويات |
|------------|---|
| ٩٣-٨٩ | المطلب الثاني: التحولات الاجتماعية بعد عام ٢٠٠٣م |
| ١٤٤-٩٤ | الفصل الثالث : العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والاستقرار المجتمعي في مصر والعراق بعد عام ٢٠١١م: دراسة مقارنة |
| ١١٩-٩٥ | المبحث الأول: أثر وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق الاستقرار المجتمعي المصري |
| ١٠٤-٩٥ | المطلب الأول: وسائل التواصل الاجتماعي والاستقرار السياسي |
| ١١٩-١٠٥ | المطلب الثاني: وسائل التواصل الاجتماعي والاستقرار المجتمعي |
| ١٤٤-١٢٠ | المبحث الثاني : أثر وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق الاستقرار المجتمعي العراقي |
| ١٣٢-١٢٠ | المطلب الأول : وسائل التواصل الاجتماعي والاستقرار السياسي |
| ١٤٤-١٣٢ | المطلب الثاني: وسائل التواصل الاجتماعي والاستقرار المجتمعي |
| ١٤٩-١٤٥ | الخاتمة والاستنتاجات |
| ١٧٣-١٥٠ | المصادر |

المقدمة

المقدمة :

تتأسس فاعلية النظام السياسي - الاقتصادي بشكلٍ عام على قدرته ومرونته، قدرته على التعبير عن أوسع المطالب الشعبية وتلبية حاجات مختلف الطبقات الاجتماعية، ومرونته في استيعاب ما يُستجد من تطورات اجتماعية وثقافية وسياسية داخلية وخارجية، والتكيف مع معطياتها، والتواءم مع متطلباتها وشروطها، وإذا ما دبَّ الجمود في عروق الهيئة الاجتماعية، وتحجّر تمثيلها السياسي، وشاخذت نظمها الاجتماعية والفكرية، وباتت عاجزة عن تلبية متطلبات اللحظة ومتغيراتها، انتشر في جسدها الوهن ، وشاعت أعراض الانعزال عن مستلزمات التحولات المجتمعية المتواترة لاسيما في عقود الثورات العلمية والتقنية، التي قرّبت بين أطراف المعمورة، وقاربت ايقاعات حركتها، وسرّعت من معدلات التأثر والتأثير بين مكوناتها، فوقع التناقض الحتمي بين النظام السياسي- الاجتماعي الجامد ببعديه الاقتصادي والثقافي الذي يعكس علاقات اجتماعية بائدة من جهة، وبين قوى التغيير الجديدة الطامحة التي تُعبّر عن طبقات وفئات اجتماعية مناقضة ومناهضة، شعرت بالغبين والاجحاف التاريخيين، وتجمّعت إرادتها حول فكرة واحدة جامعة وملهمة ومحركة هي (التغيير) من جهة أخرى.

ولقد أتاحت الثورة المعلوماتية والاتصالية الحديثة التي هي إحدى ثمرات العولمة، تواصل الشعوب والأمم وثقافتها، وبصورة أولى تواصل أبناء الشعب الواحد، وهذا ما شهدته الدول العربية نهاية عام ٢٠١٠م وبداية عام ٢٠١١م ، اذ عرفت هذه الدول تغييرات وتطورات كثيرة في مختلف المجالات، وكان أبرزها على الاطلاق المجال السياسي، وأصبح الحديث عن الثورة المعلوماتية بخدماتها وتقنياتها المتعددة أمراً مختلفاً بعدما أكّدت أحداث (الربيع العربي) والثورات الشعبية في الدول العربية أهمية تقنيات الاتصال الحديثة لاسيما شبكات التواصل الاجتماعي، فعلى الرغم من أنّ هذه الشبكات أنشأت بالأساس للتواصل الاجتماعي بين الأفراد إلا أنّ استخدامها امتدّ ليشمل أنشطة ومجالات أخرى كالنشاط السياسي والاعلامي، وهي المرة الأولى التي أفاد منها المواطنون العرب من العولمة ووسائل التقنية الحديثة في جانبها السياسي، وتعاضم دور شبكات التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية مطلع عام ٢٠١١م وبدأت تحركات شبابية على هذه الشبكات لتنظيم مظاهرات احتجاجية وانتفاضات شعبية من أجل تغيير نظمها السياسية، فتعاضم دور هذه الشبكات أثر في اندلاع احتجاجات شعبية وثورات في عدة دول عربية للمطالبة بالإصلاح السياسي والقضاء على الفساد وتغيير رؤوس النظم السياسية التي استمرت في الحكم لعقود طويلة.

أدت شبكات التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في تشكيل الرأي العام العربي وتحريك الشعوب، وتناغم استخدامها مع الوسائل الحديثة، والتقرب من شريحة واسعة من الشباب التي تستخدم هذه الشبكات، واستثمار قدرات وطاقات الشباب ايجابياً لانخراط أوسع في القضايا الوطنية الملتهبة،

وأثبتت هذه الشبكات قدرتها على نقل وقائع ما يحدث في العالم العربي، وأتاحت مجالاً أوسع للحرية أكثر من الإعلام التقليدي المقيد بالنظم والقوانين، وأصبح العالم يتحدث عن دور هذه الشبكات، فبعد أن كانت وسائل اجتماعية للتواصل بين الناس، أدرك الشباب أهميتها فقلبوها وحولوها لوسيلة للتواصل السياسي، فأصبحت أداة سياسية للتغيير.

ويُعد الاستقرار الركيزة الأساسية التي تعمل على ضمانتها وصيانتها جميع الدول على حدٍ سواء، إذ تسعى إلى تأمين المتطلبات الرئيسية التي يمكن من خلالها ضمان أمنها واستقرارها بشكل مستمر، وتعمل كذلك على تحديد السبل والآليات التي تسهم في مواجهة التهديدات والتحديات، فكما هو معروف أنّ السلطة السياسية هي السلطة الأم في المجتمع وهي القائد والموجه لبقية المؤسسات الأخرى، لذلك فإنّ سلامة هذه المؤسسة أو على الأقل تمتعها بشيء من الاستقرار النسبي ضرورة لازمة لكي يستقر المجتمع ككل ، فالاستقرار بصورة عامة هو أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها المجتمعات الانسانية كافة في العالم، وذلك لما يشكّله الاستقرار من انعكاسات ايجابية على مناحي الحياة جميعها سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

وفي هذا السياق ، برزت حالتا مصر والعراق كمنومذجين مهمين لدراسة العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والاستقرار المجتمعي، ففي مصر كانت وسائل التواصل الاجتماعي الحاضر الأقوى في توثيق أحداث ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١م وبتنّها للعالمين الداخلي والخارجي، وخلق التواصل الاجتماعي عبر ادواته المتمثلة ب (الفيسبوك ، أكس ، يوتيوب) وغيرها حالة إعلامية جديدة في مصر والعالم العربي متميزة عن تلك التي سادت مع وسائل الإعلام الجماهيري والتي تخضع بمعظمها لسلطة الأنظمة، وتنقل وجهة نظرها، وتعيّن على ما يخالفها، وقد امتازت هذه الثورة بالدور الكبير الذي أداه الشباب بعد أن تمكنوا من حشد الرأي العام ضد النظام الحاكم آنذاك وتأييب الناس واستنهاضهم لكسر حاجز الخوف والنزول إلى الشوارع والميادين العامة للمطالبة بالتغيير والإصلاح، وقد نشطت خلال السنوات العشر الأخيرة التي سبقت الثورة العديد من الحركات والمجموعات الشبابية التي استطاعت أن توظّف التطور التكنولوجي وثورة الأنترنت لخدمة مطالبها الاصلاحية والتغييرية وصولاً إلى الثورة التي أطاحت بنظام (محمد حسني مبارك) إيذاناً ببداية عصر جديد في مصر تسوده أجواء الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وبعد عام ٢٠١١م شهدت مصر تحولات سياسية واجتماعية عميقة وكان لوسائل التواصل الاجتماعي دور محوري في هذه التحولات ، إذ انتقلت هذه الوسائل من كونها أدوات ترفيه وتواصل شخصي إلى منصات للتعبئة السياسية، وصناعة الرأي العام، والتأثير في الاستقرار المجتمعي ، وعملت على تعزيز المشاركة السياسية وأصبح المواطن قادراً على التعبير عن رأيه بحرية أكبر، وزادت نسبة مشاركة الشباب في القضايا العامة، وانتشرت ثقافة الحوار والنقاش السياسي ، كما ساهمت هذه الوسائل في نشر الوعي المجتمعي من خلال كشف قضايا الفساد ، وتسليط الضوء على المشكلات

الاجتماعية، ونشر المبادرات المجتمعية والعمل التطوعي، وعملت أيضاً على تعزيز الرقابة المجتمعية، فأصبحت المؤسسات الرسمية أكثر عرضة للمساءلة الشعبية عبر المنصات الرقمية ، هذا من ناحية تأثيرها الايجابي ، أما من ناحية التأثير السلبي لهذه الوسائل، ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي على زيادة حِدَّة الاستقطاب والانقسام لاسيما خلال مدة حكم الرئيس الاخواني الأسبق (محمد مرسي) وتصاعد الجدل حول جماعة الإخوان المسلمين، فقد انقسم المجتمع الى تيارات متصارعة وانتشرت الحملات الالكترونية المتبادلة، وتصاعد خطاب الكراهية ، كما انتشرت الشائعات بهدف تضليل الرأي العام وإثارة البلبلة وتضخيم الأزمات وفقدان الثقة بين فئات المجتمع، الأمر الذي أدى تأجج الاحتقان السياسي ومن ثم تهديد الاستقرار المجتمعي.

وفي العراق، يعد دخول وسائل التواصل الاجتماعي إلى مجتمعنا العراقي لاسيما بعد عام ٢٠١١م في ظل انتشار الهواتف المحمولة واللوحية الذكية التي تدعم شبكات الانترنت، أحد أبرز المتغيرات الثقافية والاجتماعية المؤثرة في ثقافة المواطن العراقي وشخصيته في أغلب الأحيان، إذ أتاحت لأفراد المجتمع العراقي بديلاً عن وسائل الاتصال والاعلام التقليدية ، وكان لها الدور في المساهمة بشكل فاعل في اتساع حجم المشاركات في النقاش والحوار حول القضايا العامة أو الخاصة بين مختلف فئات المجتمع وشرائحه بعيداً عن أي قيود وموانع، وعلى الرغم مما تتمتع به هذه الوسائل من مميزات وخصائص ايجابية إلا أنها سلاح ذو حدين ، تكون آثارها ايجابية اذا ما أُستخدِمت استخداماً أمثل ونافعاً ، وفي الوقت نفسه تكون لها آثار سلبية كبيرة نتيجة استخدامها بشكل سيء من الكثيرين، ولذلك كان لوسائل التواصل الاجتماعي دوراً عديدة ومهمة في حياة الشعب العراقي، وكان لهذه الأدوار انعكاسات وآثار على جوانب الحياة السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية كافة، سواء كانت تلك الآثار ايجابية أم سلبية على الفرد والمجتمع، إذ ساهمت بشكل كبير وملفت للنظر في نشر الشائعات وترويجها، لأنها وفرت بيئة خصبة لبث الشائعات التي تكون في كثير من الأحيان سبباً لإثارة الفتنة والكراهية بين أبناء المجتمع واحباط الروح المعنوية ، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستقرار المجتمعي.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنّ العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والاستقرار المجتمعي لم تعد مجرد أدوات تواصل افتراضي ، بل تحولت إلى فضاءات عامة تُنتج فيها المعاني، وتُعاد صياغة الهويات، وتُبنى شبكات التأثير والحشد، فمنذ أحداث ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١م في مصر، وما تلاها من تحولات سياسة واجتماعية، وكذلك منذ الاحتجاجات المتعاقبة في العراق بعد عام ٢٠١١م، اصبح للفضاء الرقمي دور مركزي في التعبئة السياسية، ونشر المعلومات،

وصياغة الرأي العام، وفي المقابل أيضاً في نشر الشائعات وخطابات الاستقطاب، بما يؤثر ايجاباً أو سلباً في الاستقرار المجتمعي.

إشكالية الدراسة :

تتمثل اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس: إلى أي مدى أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز أو اضعاف الاستقرار المجتمعي في مصر والعراق بعد عام ٢٠١١م؟ وهل يختلف تأثيرها باختلاف السياقين السياسي والاجتماعي في البلدين؟، وهذا التساؤل يثير عدة اسئلة فرعية سنحاول الاجابة عليها تباعاً ولعل أهمها :

١. ما وسائل التواصل الاجتماعي؟ ومتى ظهرت؟
٢. ما المقصود بالاستقرار المجتمعي؟ وما علاقته بالاستقرار السياسي؟
٣. ما العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في مصر والعراق؟
٤. ما آثار وسائل التواصل الاجتماعي على الاستقرار السياسي والمجتمعي في مصر والعراق؟

فرضية الدراسة :

تنتقل الدراسة من فرضية أساسية مفادها: أن أثر وسائل التواصل الاجتماعي على الاستقرار المجتمعي ليس أحادي الاتجاه ، بل يتحدّد وفق مجموعة من العوامل الوسيطة، ، من بينها طبيعة النظام السياسي، ومستوى حرية التعبير والبنية الطائفية أو الأيديولوجية للمجتمع، ومستوى الوعي الرقمي لدى المستخدمين، وعليه فإنّ لهذه الوسائل تأثيراً مزدوجاً قد يكون ايجابياً تارةً، وسلبياً تارةً أخرى.

منهجية الدراسة :

اتبعتنا في هذه الدراسة المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين التجريبتين المصرية والعراقية، مع توظيف أدوات التحليل الكمي والكيفي لرصد انماط الاستخدام، وتحليل الخطاب الرقمي ، وقياس انعكاساته على مؤشرات الاستقرار المجتمعي ، ومن أجل الاحاطة بالجوانب التحليلية كافة فقد ارتكزت الدراسة ايضاً على المقترّب التاريخي لإيضاح الجوانب الأساسية الداخلة في موضوع التحليل.